

Distr.  
GENERAL

S/2000/103  
10 February 2000  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس  
مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة  
ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه مواقف حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتعليقاتها فيما يتعلق ب报 告 联 合 国 安 全 会 议 在 欧 洲 地 区 的 伙 伴 国 “ 科索沃 / 科索沃 ” 如 何 看 待 “ 她 们 ” 的 行 为 以 及 在 科索沃 / 科索沃 地 区 的 行 为 有 何 不 同 之 处 。 通 过 对 此 报 告 的 审 查 ， 会 议 将 有 利 于 了 解 科索沃 / 科索沃 地 区 的 现 实 情 况 ， 并 为 会 议 在 该 地 区 的 工 作 提 供 有 益 的 参 考 。

بـ تقرير منظمة الأمم والتعاون في أوروبا المعنون "كوسوفو/كوسوفو" كما تبدو، وكما يُحكي عنها" المتعلق بـ حالة حقوق الإنسان في كوسوفو وميتوهيا، المقاطعة المتممـة بالحكم الذاتي في جمهورية صربيا، خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (انظر المرفق).

وأكون ممتناً لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانيتش  
القائم بالأعمال المؤقت

## المرفق

مواقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتعلقياتها فيما يتعلق بتقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنون "كوسوفو / كوسوفو كما تبدو، وكما يُحكى عنها" المتعلق بحالة حقوق الإنسان في كوسوفو وميتوهيا، المقاطعة الممتنعة بالحكم الذاتي في جمهورية صربيا، خلال الفترة من

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

بعد دراسة متأنية للجزأين الأول والثاني من التقرير الصادر عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/ مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بعنوان "كوسوفو / كوسوفو كما تبدو، وكما يُحكى عنها" بشأن حالة حقوق الإنسان في كوسوفو وميتوهيا، خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، كان محتماً أن تثار بعض الأسئلة، وهي أسئلة لم يجب عليها واضعو التقرير. فهناك أولاً مسألة الغرض من اللجوء إلى العدوانسلح على دولة ذات سيادة ومبرر ذلك العدوان، الذي يشكل انتهاكاً لجميع قواعد مبادئ القانون الدولي؛ وهناك ثانياً مسألة احترام المبادئ الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

فتقارير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تشير اهتماماً شديداً بين الجمهور ووسائل الإعلام في أنحاء العالم؛ وهي تشير من جديد شكوكاً عميقاً إزاء أسباب ونتائج عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فضلاً عما تشيره من شكوك إزاء السجل الحقيقى لأداء الإدارة الدولية والوجود العسكري الدولي في كوسوفو وميتوهيا. وترى الحكومة الاتحادية أن البيانات المذكورة في التقرير والمنهجية المستخدمة في جمع المعلومات وعرضها بحاجة إلى تحليل وتقدير نقديين / سواء من زاوية حقيقة التصريحات والبيانات المعروضة وطريقة انتقاءها، أو من زاوية الآثار (السياسية) التي يراد تحقيقها من ورائها.

فعرض الواقع من جانب واحد في التقرير، الذي لم يستخدم على الإطلاق النتائج التي توصلت إليها سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ولم يشر إليها فيما يتعلق بالأحداث التي يتناولها التقرير، إنما يمثل محاولة بأثر رجعي لتبرير عدوان الناتو على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومجرد قيام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإصدار التقرير يشكل إساءة لاستخدام تلك المنظمة التي تستغل بالفعل لأغراض سياسية، وذلك للمرة الثانية (حيث تمثلت المرة الأولى في استخدام بعثة التحقق في كوسوفو وميتوهيا للتحضير لعدوان الناتو). وهذا الاستغلال يقوض مصداقية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بصورة بالغة الخطورة، وهو ما قد تترجم عنه آثار يصعب التنبؤ بها بالنسبة لمكانتها واحتمالات انشطتها مستقبلاً.

١ - رغم أن التقرير لم يقصد فإنه قد كشف بصورة موثقة أنه لم تكن هناك أية أزمة إنسانية في كوسوفو وميتوهيا قبل عدوان الناتو، وأن المشاكل في هذا الإقليم الصربي لم تكن، على الأقل،

.../..

00-29123

بالخطورة التي تستدعي التدخل بأقصى قدر من الوحشية في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة، وهو ما يشكل انتهاكاً صارخاً لسيادتها وسلامتها الإقليمية، فضلاً عما ينطوي عليه من استخفاف بالمبادئ الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ويتضح من التقرير أنه لم تكن هناك قبل عدوان الناتو أية أعمال عنف ضد الألبان في كوسوفو وميتوهيا (باستثناء الإجراءات التي كانت تتخذ ضد إرهابي ما يسمى جيش تحرير كوسوفو). وكانت هذه الإجراءات التي قام بها "الجيش والوحدات شبه العسكرية" تقتصر على المناطق التي توجد بها قواعد ما يسمى جيش تحرير كوسوفو". كما يتضح من التقرير أن أنشطة السلطات اليوغوسلافية في كوسوفو وميتوهيا كانت موجهة ضد منظمة إرهابية انفصالية تدعى علينا إلى "النضال المسلح حتى التحرير". فال்�تقرير يوثق الأنشطة غير المشروعة التي قام بها الانفصاليون الألبان (إنشاء مؤسسات وإدارة موازية، مقاطعة الانتخابات، وإنشاء ما يسمى جيش تحرير كوسوفو، الذي يوصف بأنه "جماعة شبه عسكرية من ألبان كوسوفو تهدف إلى الانفصال من خلال النضال المسلح").

وبناءً عليه، فإن ردود الفعل المشروعة التي اتخذتها السلطات في الإقليم ضد الأنشطة الإرهابية والانفصالية لا يمكن أن توصف بأنها "قمع للسكان الألبان". كما أنه ليس صحيحاً الزعم بأن "انتهاكات حقوق الإنسان كانت السبب والنتيجة للصراعات في كوسوفو وميتوهيا"، لأن من الحقائق الموثقة جيداً أن الأنشطة الإرهابية لما يسمى جيش تحرير كوسوفو كانت تقتضي من السلطات الرد المشروع الملائم، الذي يستهدف قمع تلك الأنشطة.

وتثبت المعلومات المذكورة بوضوح أن المحننة المأساوية لسكان كوسوفو حدثت بعد "التدخل الإنساني من جانب الناتو"، أي العدوان المسلح على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذي قُتل خلاله آلاف البشر وتسبب في عملية نزوح واسعة النطاق، هرباً من القنابل. وبعبارة أخرى، فإن "التدخل العسكري" كان مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن موجة التطهير الإثني، بدلاً من أن يمنع استمرارها حتى يومنا هذا، مع وجود بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والقوة الأممية الدولية (كفور).

- ٢ - وقد دأبت السلطات المختصة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على إبقاء الرأي العام الدولي ورئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حينذاك على علم بالأعمال غير المشروعة التي يرتكبها إرهابيون والانفصاليون التابعون لما يسمى جيش تحرير كوسوفو في كوسوفو وميتوهيا (انظر مجموعه الوثائق المقدمة في ١ آذار / مارس ١٩٩٩ إلى رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد كنوت فوليباك، وزير خارجية الترويج).

وقبل قبول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أراضيها تعبيراً عن حُسن النية، كانت الأفعال الإرهابية التي يرتكبها الانفصاليون الألبان في كوسوفو وميتوهيا قد

بلغت أبعادا تستلزم من السلطات إجراءات قوية. فخلال عام واحد فحسب، من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، حدث ما يلي في كوسوفو وميتوهيا<sup>(١)</sup>:

- أكثر من ٨٨٥ هجوما إرهابيا، قتل خلالها ٢٨٨ شخصا وأصيب ٥٦١ آخر، وهي عبارة عن:

- ١٤٩ هجوما إرهابيا على أفراد الشرطة ومنشآتها، مما أسفر عن مقتل ١١٥ من ضباط الشرطة وإصابة ٤٠٣ منهم؛

- والهجمات الـ ٧٥٦ الباقية وجهت ضد المدنيين، وقتل خلالها ١٧٣ شخصا وأصيب ١٥٨ شخصا؛

- خلال نفس الفترة، جرى اختطاف ٣٠٨ أشخاص (٢٩٣ مدنيا و ١٥ من رجال الشرطة). ومن بين هذا العدد، قتل ٣١ مدنيا و ٢ من رجال الشرطة، بينما لا يزال مصير ١٤٣ مدنيا و ٩ من رجال الشرطة المخطوفين مجهولا حتى الآن.

وعقب انتشار بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو وميتوهيا، لم تتوقف الأنشطة الإرهابية. بل وقعت في الفترة من ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ إلى ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٩ (عقب الانفصال الذي توصل إليه رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سلوبودان ميلوسوفيتش مع الممثل الخاص للولايات المتحدة ريتشارد هولبروك) سلسلة من الهجمات الإرهابية وأعمال القتل وعمليات الاختطاف، أثناء وجود بعثة التتحقق في كوسوفو، وهي كالتالي:

- ٤٨ هجوما (٣٧١ ضد المدنيين، و ٦٧٧ ضد الشرطة)؛

- مقتل ١٥٤ شخصا (١٢٧ مدنيا، و ٢٧ من رجال الشرطة)؛

- إلهاق إصابات خطيرة بـ ١٤٨ شخصا (٨١ مدنيا، و ٦٧ من رجال الشرطة)؛

---

(١) كل المعلومات المذكورة في هذه الوثائق موجودة في سجلات السلطات المختصة، بما في ذلك أسماء الضحايا وتاريخ الجرائم وأماكنها وأوقات ارتكابها.

- اختطاف ١٠٠ شخص (٩٢ مدنيا، و ٧ من رجال الشرطة) (قتل منهم ١٦ شخصا: ١٤ مدنيا وأثنين من رجال الشرطة، بينما لا يزال مصير الباقيين مجهولا، وهم ٣٧ مدنيا و ٤ من رجال الشرطة):

- ٥٦ هجوما إرهابيا على قوات الجيش اليوغوسلافي (أسفرت عن مقتل جنديين، وإصابة تسعه بجروح خطيرة، و ٢١ بجروح طفيفة).

- ٣ - وما انفكَت بعثة التحقق في كوسوفو تدافع علينا، منذ انتشارها في كوسوفو وميتوهيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، عن الحركة الانفصالية وجيش تحرير كوسوفو الإرهابي هناك واتخذت موقفا لطينا ومتسامحا تجاههما. ومن الواضح أن هذا هو سبب عدم إدراج المعلومات المشار إليها أعلاه في التقرير، لأن من شأنها أن تبين بوضوح أن هناك زيادة في الأعمال الإرهابية أثناء وجود بعثة التتحقق في كوسوفو؛ وأن حواجز الطرقات وضعت لتعرقل حرية التنقل؛ وأن عمليات الاختطاف وتهريب الأسلحة تحدث بكثرة. علاوة على ذلك، فقد جرى في هذه الفترة استهداف مرافق ذات أهمية استراتيجية. وهكذا عوّلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثتها معاملة سيئة وأدّت دوراً يتناقض مع أهداف هذه المنظمة.

ويفرد التقرير، كأبرز مثال على السياسات القمعية المزعومة التي اتبعتها الحكومة قبل العدوان "الأحداث" التي سبق تضخيمها واستغلالها بشكل مفرط في وسائل الإعلام، والتي جدت في قرى راساك، وراكونينا، وروغوفو (وال المشار إليها بـ "الإعدامات"). وقد جرت في هذه القرى، حسبما جاء في التقرير، عمليات قتل جماعية لـiban كوسوفو على أيدي القوات اليوغوسلافية/الصربيّة. ولم يؤكد التقرير، الذي أعدّه فريق من خبراء الطب الشرعي المستقلين، الاتهامات التي وجهها ويليان ووكر رئيس بعثة التتحقق في كوسوفو.

وقد أخذت الأدلة على الجرائم التي يزعم أنها ارتكبت في كوسوفو وميتوهيا قبل العدوان شكل بيانات "شهود عيان" من اللاجئين بالمخيمات في ألبانيا و Macedonia. وبما أن هذا الجزء من التقرير يتضمن اتهامات خطيرة جدا وجّهت فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها "الشرطة والقوات العسكرية وشبيه العسكرية" ضد السكان المدنيين - ومعظمهم قوميتهم ألبانية - (التعذيب والاغتصاب والأشخاص المفقودون، والاعتقالات التعسفية وتدمير الممتلكات المفرط ونهبها، واستخدام المدنيين كدروع بشرية، وعمليات الطرد القسري، إلخ) فقد كان من المنطقي أن يتضمن أيضا استنتاجات السلطات اليوغوسلافية فيما يتعلق بالأحداث المعنية، لا سيما وأنها قدمت إلى بعثة التتحقق في كوسوفو في الوقت المناسب. وعوضاً عن ذلك، اكتفى واضعوا التقرير بـ "إجراء مقابلات مع شهود عيان على أرض الميدان" وبنشر بياناتهم بوصفتها أقوال "شهود ادعاء"، متوجهين بذلك تقارير السلطات المشروعة، وهذا أمر لا يمكن قبوله لا من حيث الجوهر ولا من حيث المنهجية ولا يمكن أن يساعد على رسم صورة موضوعية للأحداث.

٤ - ويحق للمرء أن يتساءل عن موثوقية "الأدلة المثبتة للجرائم" التي يُدعى أن الشرطة، وقوات الجيش اليوغوسلافي والقوات شبه العسكرية قد ارتكبها في فترة العدوان، من ٢٤ آذار / مارس إلى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩، حيث انسحبت بعثة التحقق في كوسوفو من كوسوفو وميتوهيا يوم ٢٠ آذار / مارس ١٩٩٩، أي قبل بداية العدوان ولم تكن موجودة هناك عند حدوثه.

وتتجدر الإشارة إلى أن التقرير لم يقتضي بالمرة أثر الجرائم التي ارتكبها تحالف الناتو في كوسوفو وميتوهيا خلال تلك الفترة، رغم الإبلاغ عنها على نطاق واسع في وسائل الإعلام الدولية وتوثيق السلطات اليوغوسلافية لها توثيقاً جيداً (انظر الكتاب الأبيض، الجزءان الأول والثاني).

وما أحدثه العدوان من جرائم وخسائر لا تجبر لا نهاية له، وذلك على النحو التالي:

- وفاة أكثر من ٢٠٠٠ مدني. وهذا الرقم ليس نهائياً لأن عملية التعرف على جميع الضحايا لم تنتهِ؛

- إصابة أكثر من ٧٠٠٠ شخص، سيظل معظمهم معاقين بشكل دائم؛

- إتلاف أو تدمير ٨٢ جسراً؛

- تهدم ٢٢٤ من المرافق المدرسية (مبانٍ مدرسية، وكليات جامعية، وبيوت طلابية، إلخ) أو إلحاق أضرار بها؛

- إلحاق أضرار بـ ٤٨ مؤسسة صحية (مستشفيات، وعيادات خارجية، ومرافق صحية، إلخ) أو تدميرها؛

- هدم أو تدمير ٦٤ موقعاً لأجهزة البث والترحيل والإعادة التلفزيونية؛

- تدمير هيكل أساسية (محطات توليد طاقة، وأفنيّة محولات، وشبكة توزيع الكهرباء، والعديد من المعامل، والطرقات إلخ). أو إلحاق أضرار جسيمة بها، وذلك فضلاً عن العديد من المرافق المدنية الأخرى (انظر الكتاب الأبيض)؛

- فقد أكثر من مليونين ونصف مليون من مواطني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أبسط وسائل العيش؛

- بلغ إجمالي الخسائر المادية الناتجة عن العدوان قرابة ١٠٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة:

- قدر مجموع الخسائر التي يمكن حسابها (بسبب الجزاءات التي فرضها المجتمع الدولي، وانفصال الجمهوريات التي كانت داخلة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، فضلا عن الخسائر الناتجة عن عدوان الناتو) في الفترة ٢٠١٠-١٩٩١ بـ ٢٠٠ بليون دولار. وتتجذر الإشارة إلى أن الجزاءات، التي تشكل انتهاكاً فادحاً لحقوق الإنسان الأساسية، لم تحظ بأي اهتمام في تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

- وستستمر المعاناة من الآثار السلبية على التنمية الشاملة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وعلى مستوى معيشة سكانها طيلة عقود قادمة.

٥ - ومع الأسف، فإن تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا يعالج بالمرة عواقب العدوان على تمنع كامل سكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بحقوق الإنسان الأساسية. وعلى عكس جهاز الدعاية التابع للناتو، الذي سعى إلى رسم صورة من الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان، وضعف السكان الألبانيين في كوسوفو ومتروها قبل بدء عدوان الناتو، فإن التقرير يشير مع ذلك بوضوح إلى سيادة الفوضى وعدم اليقين والخوف (من القصف) وفرار السكان بأعداد كبيرة بعد بدء "الغارات الجوية"، وهذا أمر من الواضح أنه لا يمكن تحميل السلطات اليوغوسلافية مسؤوليته.

كما جرى التقليل بالكامل من أهمية الخسائر المدنية التي تسببت فيها معتدو الناتو. وحتى عند الإشارة إليها، فإنها تبرر بمنطق الناتو المعروف جداً المتمثل في توجيهه اللائمة مرة أخرى إلى السلطات اليوغوسلافية لاستخدامها لـ "دروع بشرية" لحماية المرافق والمعدات. وهكذا حملت القوات الصربية المسؤولية أيضاً عن الأعداد الكبيرة التي لا يمكن تنادي الإشارة إليها، من الموتى بين السكان المدنيين الألبان، ولم تُعزَّ إلى كون هذه المنطقة تعرضت للقصف بأكبر عدد من القنابل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وخلال العدوان على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية:

- جرى القيام بأكثر من ٣٥ ٠٠٠ طلعة شاركت فيها أكثر من ١٠٠ طائرة و ٢٠٦ طائرات هليكو بتر:

- جرى إطلاق أكثر من ١٠ ٠٠٠ قذيفة انسانية:

- استخدم ٩٧ ٠٠٠ طن من الذخائر (١٥٦ قنبلة عنقودية تشمل على ٤٤٠ ٣٧ قنبلة صغيرة).

- ولا يتضمن التقرير أي إشارة لا إلى الأدلة الموثقة المتعلقة بالقصف الجوي ولا إلى الخسائر المادية التي تسبب فيها. ولا توجد أيضاً أية صور فوتوغرافية لما بعد عمليات القصف، ونعني بهذا المنطقة التي تعرضت نسبياً إلى أكبر قدر من القصف في تاريخ الحروب. وحتى الصور الفوتوغرافية التي صدرت ليست حقيقة، مثلاً يثبت ذلك قصف مبني "جمعية بريزرن" الذي هدم قصفاً في هجوم المع狄ين في ٢٨ آذار / مارس ١٩٩٩ (الكتاب الأبيض، الصفحتان ٢٢٧ و ٢٢٨ (من النص الانكليزي)). وقد أشار التقرير خطأً إلى أن المبني "دمرته قوات الأمن اليوغوسلافية في آذار / مارس ١٩٩٩" (التقرير، الصفحة ٣٤ (من النص الانكليزي)).

هذه الأمثلة تضع سائر المعلومات المذكورة التي يمكن أن تصبح مصداقيتها محل شك في وضع مختلف نسبياً.

ولذلك، فإن تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والذي كان سوف يحمل الناتو لو لا ذلك مسؤولية ارتكاب الجرائم الخطيرة ضد المدنيين والانتهاكات الماسة باتفاقيات جنيف، قد أسيء على نحو صارخ استخدامه كأدلة لتبرير العدوان. بل إن أغراضه تحددت بلغة الناتو (منع القوات العسكرية وقوات الأمن اليوغوسلافية من مواصلة قمع المدنيين ومنع أي أعمال عسكرية أخرى ضد السكان)، وهو ما يتناقض مع جميع مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي لم يُشر إليها فيه.

وبدلاً من إدانة عدوان الناتو أسقط التقرير عمداً أي إشارة إليه، مستخدماً في وصفه مصطلحات الناتو التي من قبيل "التدخل" و "القصف" و "الضربات الجوية" و "الحملة الجوية". وفي أغلب الأحيان لا تذكر سوى تواريخ معينة (قبل أو بعد ١٤ آذار / مارس ١٩٩٩)، مما يوحي بأن عمليات القتل الوحشي التي راح ضحيتها السكان المدنيون والتخريب الجسيم للمرافق المدنية هي نتيجة لنفس "السياسة القمعية" التي تستمرة بأساليب أخرى. ويمكن وبالتالي تكوين انطباع مؤداه أن قنابل الناتو لم تقتل أحداً (ولكنها قد قتلت بالفعل ٢٠٠٠ شخص) وأن قوات الأمن الصربية هي المسؤولة عن جميع الفظائع أثناء "الضربات الجوية" ولهذا استهدفتها الناتو.

٦ - كما يفتقر التقرير إلى ما لا تود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أو القوة الأمنية الدولية في كوسوفو أن تتحدث عنه بدهاء، ألا وهو سجل الحرب المدمر سياسياً، لأن هذه المنطقة الإقليمية أصبحت الآن أقل أمناً مما كانت عليه في السابق والتطهير الإثني لا يزال مستمراً دون هوادة والإدارة المحلية ليست فاعلة.

منذ تولت المسؤولية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو حدثت انتهاكات جسمية ماسة بحقوق الإنسان على أيدي إرهابيين الألبان والجماعات الإرهابية،

وهذا أمر مقلق للغاية. ففي الفترة من ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠ وحدها، وقع ما مجموعه ٤٦٩ هجوماً إرهابياً.

ومن جملة هذا العدد، وجه ٣٠ هجوماً ضد الصرب وأبناء الجبل الأسود؛

ووجه ١٢٦ هجوماً منها ضد جماعات إثنية أخرى:

- حيث وقع ٩٣ هجوماً ضد الألبان؛
- قتل ٨٨٩ شخصاً؛
- وجرح ٧٨٤ شخصاً؛
- وخطف ٨٣٤ شخصاً أو ظلوا مفقودين (قتل ٧٥ شخصاً، وهرب ستة أشخاص، وأفرج عن ٣١ شخصاً، ولا يزال ٧٢٢ شخصاً مفقودين)؛
- وطرد أكثر من ٣٥٠ شخص؛
- وأحرق ما يزيد عن ٥٠ منزل؛
- ودمر أكثر من ٨٠ كنيسة ودير.

وفي الوقت ذاته، سمح لما يزيد عن ٢٠٠ مجرم وناهب من ألبانيا المجاورة بالدخول إلى هذه المقاطعة الصربيّة بطريقة غير شرعية (انظر مذكرة حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩).

وبالرغم من الجهد التي تبذلها منظمة التعاون والأمن في أوروبا لإثبات العكس، فإنها لا تستطيع إخفاء الاستنتاج الواضح، المتمثل في أن حالة السكان المأساوية في كوسوفو هي نتيجة مباشرة لعدوان الناتو حيث قتل الآلاف أثناء العدوان وليس قبله، وأن تطهير المقاطعة إثنياً من سكانها الصرب والروما والمسلمين والأتراف والغوراش وخلافهم من غير الألبان يجري دون هواة في وجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو.

وبينما يلتقي التقرير باللائمة على السلطات اليوغوسلافية فيما يتعلق بجميع مشاكل الماضي يتضح أنه لا يوجد من يتحمل المسؤولية عن الحالة الراهنة هناك التي تتسم بسمة الإفلات من العقاب. فلا تزال مستمرة أعمال الإرهاب، والتطهير الإثني، والجريمة الدولية المنظمة، والاتجار بالمخدرات والأسلحة، وتهريب البشر، وغسل الأموال، وسوء استخدام المعونة الإنسانية، وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية. ولا يوجد حالياً إجراء لمنع هذه الجرائم، كما لا يوجد نظام فعال لحماية السكان أو لتفعيل الإدارة المحلية. وكما حدث في الجزء الأول من التقرير، فإنه لا يشير إلى مسؤولية أولياء الأمر في كوسوفو وميتوهيا (أي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو) ولا يحملهم مسؤولية الحالة الراهنة. لذلك، يستمر تزايد الجرائم وعدم فعالية الحماية لحقوق الإنسان الأساسية المقررة للسكان غير الألبان، ..../..

وعدم فعالية الحكومة المحلية. وفي هذا الجزء فقط، يحيط التقرير علمًا بانتهاكات حقوق الإنسان (التي تترواح بين القتل، والتفجيرات، والمضايقة، والتحويف، والسرقة، والنهب).

ويكشف التقرير النقاب عن عدد من المشاكل الناجمة عن عدم فعالية البعثتين العسكرية والمدنية في كوسوفو ومتواهيا، ولا سيما عدم الوفاء بالولاية المقررة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبدلاً من اتخاذ خطوات فعالة وتطبيق ما هو موجود من قوانين جمهورية صربيا وقوانين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يتمثل رد فعل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إزاء الأحداث في إصدار نداءات وبيانات وقواعد تنظيمية لا يتم إنفاذها ولا تتفق مع أحكام القرار المذكور آنفاً. إن عجز ممثلي المجتمع الدولي المعنيين عن اتخاذ إجراء صارم يجعلهم شركاء في جريمة التطهير الإثني التي تجري حالياً. والنتيجة التي يمكن استخلاصها هي أن الشيء الوحيد الذي يهتم به أعضاء المجتمع الدولي بشكل جاد هو سلامتهم وأمنهم.

وقد ينضي الجزء الثاني من التقرير، الذي يشمل الفترة التالية لتولي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو لمسؤوليتها، إلى استنتاج مفاده أن العنف المرتكب حالياً ضد الصرب هو عنف ينتشر على نطاق واسع ومنتظم في جميع أنحاء كوسوفو ومتواهياً بقصد تحويف السكان غير الألبان وإنشاء كوسوفو ومتواهياً خالصة الإثنية. ولم تُنفذ العناصر الرئيسية لولايتي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو حسبما تحددت في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وهي: تهيئة جو من الأمان يمكن في ظله أن يعود اللاجئون والمرشدون إلى ديارهم بأمان، وكفالة الظروف الازمة لتحقيق حياة سلمية طبيعية لجميع سكان كوسوفو ومتواهياً، والحفاظ على الطابع المتعدد الإثنيات والمتعدد العقائد في المقاطعة، وتجريد ما يسمى جيش تحرير كوسوفو من السلاح. وقد فشلت القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تأمين التنقل في كوسوفو ومتواهياً، كما أنهما، ومن خلال موقفهما المتسامح إزاء إرهاب ما يسمى جيش تحرير كوسوفو، تعتبران شريكين في فرض الحصار على قطاعات من الجموع السكانية الصربية وغيرها من الجموع السكانية غير الألبانية التي سيقت سوقاً إلى عدة جيوب في كوسوفو ومتواهياً (أوراهوفيتش، غورادوفاتش، وكوسوفو بولي)، وفي إرغامها على العيش في مناطق مغلقة (غيتوهات). ولم يشر التقرير إلى مسؤولية من تعهدوا بإنفاذ القانون والنظام وضمان الأمن لجميع المواطنين. وهم لن يتحملوا أيضاً نتائج هذا الفشل. وهكذا، انكشف الستار عن التسلیم بأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو غير قادرة على (أو راغبة في) وقف المراحل الأخيرة من التطهير الإثني في كوسوفو ومتواهياً وإنشاء الإدارة المدنية؛ وذلك رغم القسوة الجارحة لهذا الاعتراف.

- - - - -